

التغلب على المشاكل الحرجة الناشئة عن الحالة في الجنوب الافريقي :

٤ - تلاحظ مع التقدير المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية إلى دول خط المواجهة :

٥ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٤١/٢٠٠ - تقديم المساعدة إلى بنن وجُزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا وهايتي واليمن الديمقراطية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى هايتي ، وكذلك إلى القرارات ٢١٥/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى اليمن الديمقراطية ، و ٢١٦/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى غينيا الاستوائية ، و ٢١٧/٤٠ بشأن المساعدة في تعمير جمهورية افريقيا الوسطى وإنعاشها وتتميتها ، و ٢٢٠/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى سيراليون ، و ٢٢٢/٤٠ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى بنن ، و ٢٢٣/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى جُزر القمر ، و ٢٢٤/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى غامبيا ، و ٢٢٥/٤٠ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى غينيا - بيساو ، و ٢٢٧/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى جيبوتي ، و ٢٣٠/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى مدغشقر ، و ٢٣٣/٤٠ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى فانواتو ، و ٢٣٤/٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى نيكاراغوا ، و ٢٣٥/٤٠ بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى غينيا ، المؤرخة جميعها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

وقد نظرت في تقارير الأمين العام ذات الصلة<sup>(٦١)</sup> ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما قدمته الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأفريقية والحكومية الدولية من دعم مالي واقتصادي وتقني لهذه البلدان ،

١٩٩/٤١ - تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة<sup>(٦٠)</sup>

إن الجمعية العامة ،

إذ يقلقها بالغ القلق تدهور الحالة في الجنوب الافريقي مما زاد من خطورة المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة ، وهو تدهور ناشئ عن سياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام برتوربا ،

وإذ تدرك مسؤولية المجتمع الدولي عن معالجة مشاكل المنطقة ،

وإذ تشيد بالجهد المتضافر والدؤوبة التي تبذلها بلدان المنطقة للتغلب على الأحوال السيئة السائدة عن طريق تعزيز تعاونها الاقتصادي والتقليل من اعتمادها على جنوب افريقيا ، وخاصة في ميادين النقل والاتصالات والقطاعات ذات الصلة ،

وإذ تعيد تأكيد أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ودول خط المواجهة ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ٥٦٨ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ و ٥٧١ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٥٨١ (١٩٨٦) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، التي رجا فيها المجلس ، في جملة أمور ، من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى دول خط المواجهة ،

١ - تحث بقوة المجتمع الدولي على أن يقدم في الوقت المناسب وبطريقة فعالة المساعدة المالية والمادية والتقنية اللازمة لتعزيز القدرة الفردية والجماعية لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة على تحمّل آثار التدابير الاقتصادية التي اتخذتها جنوب افريقيا أو التي اتخذها المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا وذلك طبقاً لمخطط تلك الدول واستراتيجياتها الوطنية والإقليمية ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يعيى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة حتى يمكنها الاستجابة لطلبات المساعدة التي قد تأتي من الدول فرادى أو من المنظمة دون الإقليمية الملائمة ، وتحث كذلك جميع الدول على الاستجابة لهذه الطلبات بصورة إيجابية ؛

٣ - تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الملائمة أن تدعم البرامج الطارئة الوطنية والجماعية التي أعدتها دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة بغية

(٦٠) أنغولا ، بوتسوانا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، زيمبابوي ،

موزامبيق .

مواردها الطبيعية ، التي زاد من وطأتها ما حدث أخيراً من جفاف وأعاصير متكررة .

وإذ تلاحظ أيضاً أن الأحوال المناخية الضارة التي تحول دون قيام أي أنشطة زراعية ذات معنى ، والآثار الباقية لحالات الجفاف المتكررة ، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين تؤثر تأثيراً مدمراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي .

وإذ تلاحظ أن عدم استقرار أسواق تصدير الصادرات الرئيسية لغينيا الاستوائية ، وهي البن والكافور والأخشاب ، قد أثر على قدرتها على تمويل احتياجاتها الملحة ، وإذ تضع في اعتبارها استمرار حاجة ذلك البلد إلى المساعدة الدولية لتكملة جهوده الإنمائية الوطنية .

وإذ تلاحظ كذلك أن حكومة غامبيا لم تتمكن بسبب انعدام المساعدة المالية الخارجية من تنفيذ المشاريع الستة التي أوصى بها الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين<sup>(٦٣)</sup> .

وإذ تلاحظ أن غينيا مازالت تواجه صعوبات خطيرة في تنفيذ برنامجها المؤقت للإنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ .

وإذ تلاحظ بصفة خاصة أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو لإنعاش اقتصادها ، فإن الحالة الاقتصادية والمالية للبلد ، التي تفاقمت بسبب الجفاف والتصحر ، تشكل عائقاً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذ تلاحظ أن حكومة هايتي تطلب بصفة عاجلة الحصول على مساعدة دولية لتمويل برنامجها المؤقت للتنمية ، حتى تتمكن من تعزيز قدرات البلد الإنتاجية ، وتخفيض نسبة البطالة ، وتسجيع التعليم ، وتعزيز التغطية الصحية والإدارة العامة .

وإذ تلاحظ أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها مدغشقر تمسّى بالفشل من جرّاء الآثار الضارة للأعاصير والفيضانات التي يتعرض لها هذا البلد بصفة دورية ، وخاصة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وكانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٨٤ ، وأن تنفيذ برامج التعمير والإنعاش يتطلب تعبئة موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الحقيقية لهذا البلد .

وإذ تلاحظ أيضاً أن اقتصاد نيكاراغوا قد تضرر خلال السنوات الأخيرة من أحداث وكوارث طبيعية مختلفة ، مثل الجفاف والأمطار الغزيرة والفيضانات التي حدثت في عام ١٩٨٢ ، ومن سلسلة الكوارث الطبيعية التي حدثت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين

وإذ يساورها بالغ القلق لأن هذه البلدان مازالت تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خاصة بسبب مجموعة من العوامل المتنوعة .

وإذ تلاحظ الجهود التي بذلتها اليمن الديمقراطية في برامجها للإنعاش والتعمير عقب الآثار المدمرة التي ألحقتها بها الفيضانات في عام ١٩٨٢ .

وإذ تلاحظ ما يواجه البلدان النامية الجزرية من مشاكل على جانب خاص من الصعوبة في مجابهة الظروف السلبية والظروف الاقتصادية الخاصة على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . والمتعلق بالتدابير المحددة لصالح البلدان النامية الجزرية .

وإذ تلاحظ مع القلق أن فانواتو بلد نام جزري وأرخبيل بعيد جغرافياً سكانه قليلون ولكنهم يتزايدون بسرعة وموزعون بصورة غير متسقة ، ويعاني نقصاً خطيراً في رأس المال الإنمائي وانخفاضاً في دعم ميزانيته من المانحين الحاليين ، وأنه يعتمد على الواردات إلى حد بعيد ويعاني شحاً في روابط النقل والاتصالات الوافية بالفرص ، مما يثير مشاكل إنمائية خاصة ويجعل توفير الخدمات صعباً وينطوي على نفقات عامة كبيرة جداً .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن بنن لاتزال تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة تميز بعدم توازن ملحوظ في ميزان المدفوعات والعبء الثقيل لديونها الخارجية ونقص الموارد اللازمة لتنفيذ برنامجها المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذ تلاحظ بصفة خاصة أنه على الرغم من التقدم المحرز مؤخراً في إعادة إقامة الاستقرار الاقتصادي ، لاتزال الحالة الاقتصادية مزعزعة في جمهورية افريقيا الوسطى ، على النحو الذي أكده الأمين العام في تقريره<sup>(٦٤)</sup> الذي يشير إلى أن النتائج التي أحرزتها حكومة جمهورية افريقيا الوسطى في سياق برنامج العمل الوطني الذي اعتمده كانت نتائج مشجعة ، وأن ثمة حاجة إلى المزيد من المساعدة الخارجية لتمويل بقية المشاريع كما هو مبين في الجدول ٢ من التقرير ، وتناشد المجتمع الدولي ، بما في ذلك المنظمات الدولية ، أن تشارك على مستوى عال من التمثيل في اجتماع المائدة المستديرة لشركاء جمهورية افريقيا الوسطى في التنمية المقرر عقده في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن جزر القمر لاتزال تواجه مصاعب اقتصادية خطيرة ناشئة عن عزلتها الجغرافية وندرة

برنامج العمل الجديد الكبير للشائينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٦٤)</sup>؛

٦ - تناشد الدول الأعضاء ، والمؤسسات المالية الدولية ، والوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة أن تلبى بسخاء وعلى وجه السرعة احتياجات تلك البلدان بصورتها المحددة في تقارير الأمين العام<sup>(٦٥)</sup>؛

٧ - تدعو المجتمع الدولي إلى التسرع للحسابات الخاصة التي أنشأها الأمين العام في مقر الأمم المتحدة بغية تسهيل دفع التبرعات إلى البلدان التي تواجه صعوبات خاصة ؛

٨ - تناشد بإلحاح جميع المنظمات الدولية ولاسيما الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الإنسانية والوكالات الطوعية أن تواصل تقديم مساعداتها إلى هذه البلدان لسد احتياجاتها الخاصة بالتعمير والإنعاش الاقتصادي والتنمية ، وأن تزيد هذه المساعدات إلى أقصى حد ممكن ؛

٩ - ترحب من الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع البرامج والأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية ، لتقديم المساعدة إلى هذه البلدان في جميع حالات الكوارث ، الطبيعية وغيرها ، التي تنزل بها ، وأن يعبى الموارد اللازمة لتمكينها من سد احتياجاتها في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة ؛

١٠ - ترحب كذلك من الأمين العام أن يبقى مسألة تقديم المساعدة إلى هذه البلدان وحالتها الاقتصادية قيد الاستعراض ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٢٠١/٤١ - مكتتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

إن الجمعية العامة ،

إذ تذكّر بقرارها ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، الذي أنشأت به مكتب الأمم المتحدة

الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، والجفاف الذي حدث في آيار/مايو وحزيران/يونيه وقوز/يوليه ١٩٨٦ ، مما زاد من حالتها الاقتصادية سوءاً وأعاق عودتها إلى وضعها الطبيعي .

وإذ تلاحظ كذلك أن المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الشديدة التي تعاني منها سيراليون والتي تتضح ، من بين جملة أمور ، في استمرار هبوط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد وهبوط الاستثمارات ، منذ عام ١٩٨٠ ، تصعب معالجتها دون مساعدة اقتصادية دولية سخية وعاجلة ، وأن حكومة سيراليون قد اتخذت مؤخراً تدابير بعيدة الأثر لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي ، تتضمن تعويم العملة الوطنية ابتداء من حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وإلغاء الإعانة المقدمة للمنتجات النفطية والأرز ، وتخوير نظام منح رخص الاستيراد ، وزيادة أسعار المنتجين للسلع الزراعية الرئيسية كحافز لزيادة الإنتاج .

وإذ تلاحظ أن بنن ، وجزر القمر ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجيبوتي ، وسيراليون ، وغامبيا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا - بيساو ، وفانواتو ، وهايتي ، واليمن الديمقراطية مصنفة في عداد أقل البلدان نمواً ،

وقد استمعت إلى بيانات الدول الأعضاء في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، بشأن الأوضاع السائدة حالياً في هذه البلدان ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية لتلك البلدان ؛

٢ - تعرب عن تقديرها أيضاً للمساعدة التي قدمتها أو التي تعهدت بتقديمها إلى تلك البلدان الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأقليمية والحكومية الدولية ؛

٣ - تعرب عن تقديرها كذلك للجهود التي تضطلع بها حكومات هذه البلدان للتغلب على مصاعبها الاقتصادية والمالية ؛

٤ - تلاحظ بقلق أن ما أتيج لهذه البلدان من مساعدة يقل عن احتياجاتها الملحة وأنه لا تزال هناك حاجة إلى مساعدات إضافية ؛

٥ - تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الحكومات والمنظمات الدولية بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في إطار

(٦٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ،

١٤ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع

A. 82.1.8 ) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .